

إنعاطة سياسية حقوقية

قد تكون سابقة تاريخية على صعيد البحرين كما منطقة الخليج بأسرها، أن يتم توقيف وزير، ويوجه له اتهام بالفساد. وجود الفساد في المستويات التنفيذية العليا ليس هو ما يثير الدهشة، وإنما التحقيق مع أبطاله هو المثير. وفي البحرين، حيث المطالبة المستمرة بمكافحة الفساد، ومحاسبة المسؤولين، جاء خبر توقيف وزير الدولة منصور بن رجب يوم ٢٠١٠/٣/١٨ وتفتيش مكاتبه والتحفظ على هواتف مساعديه ومصادرة أجهزة الكمبيوتر، وبعدها التحفظ على ممتلكاته وحساباته البنكية كما حسابات شركائه ومنعهم من السفر جميعاً. جاء الخبر مفرحاً، للأغلبية الساحقة من المواطنين، الذين فوجئوا بالخبر حين أعلنت وزارة الداخلية توجيه التهمة لوزير الدولة على خلفية (القيام بعمليات غسيل أموال في الداخل والخارج) وأن الوزير كان تحت الرقابة منذ بداية عام ٢٠٠٩، وأن اتصالاته ولقائه قد أخضعت للرقابة المكثفة منذ ذلك الحين الى أن تم وضعه في دائرة التحقيق والإتهام.

أسباب غبطة الجمهور واضحة: فهناك نقمة شعبية على الفساد، وهناك انتظار شعبي لتطبيق قرارات مكافحة الفساد على أرض الواقع، خاصة ذلك الذي يتورط فيه المسؤولون. ولا زالت هناك دعوات تطالب بالمزيد من الشفافية والمساءلة ووضع الجميع تحت طائلة القانون بدون محاباة أو مزاعم حصانة سياسية وخطوط حمراء اجتماعية. وبالنسبة لمنظمات المجتمع المدني البحرينية، فإنها رحبت بخطوة مواجهة الفساد، ورأت في ذلك إشارة تطوّر في المناخ الديمقراطي البحريني، يفترض أن تتبعها خطوات أخرى صارمة في هذا الإتجاه بحق كل من يتجاوز على المال العام، ويستغل منصبه لأغراض شخصية وللإثراء غير المشروع.

من حسن الحظ أن دستور البحرين لا يمنح الحصانة للمسؤولين التنفيذيين، كالوزراء وغيرهم، وهو يحصرها فقط في ممثلي الشعب في البرلمان. وحين أبدى البعض خشيته من مسائلة (حصانة الوزير) أوضح المسؤول في النيابة العامة عبدالرحمن السيد بصورة لا لبس فيها بأنه: (لا تهاون في الجرائم التي تتعلق بالفساد أو غسل الأموال، كائناً من كان المتورط فيها، وزيراً أو غيره) (٢٠١٠/٣/١٩). وجاء قرار الملك في ٢٠١٠/٣/٢٢ بعزل الوزير منصور بن رجب من منصبه، ليضع حداً لأية تخريصات.

ما جرى حتى الآن أمر في غاية الأهمية، وهو يخدم المسار الديمقراطي البحريني، من جهة تعزيز سلطة القانون، والشفافية في الأداء، والمحاسبة للمسؤولين، وتوسعة النقاش الشعبي والإعلامي الحر في قضايا كانت تعتبر يوماً من المحرمات.

الصحافة البحرينية، والتي تتمتع بهامش كبير من الحرية، غطت كالعادة خبر التحقيق مع الوزير، واستعرضت المقالات والتحليلات العديدة في هذا الشأن، كما كشفت بشكل واضح عن رغبة جارفة في نفوس المواطنين تجاه تدعيم أسس دولة القانون. وبالرغم من حقيقة أن ما جرى للوزير بن رجب حتى الآن لا يعدو التحقيق، وأنه متهم وبريء الى أن تثبت إدانته، إلا أن الصحافة - وهذا يؤخذ عليها - افتعلت تحليلات وأخباراً، وسيست الموضوع وأعطته حجماً أوسع من حقيقته، ما جعل بعضها ينحو الى التشهير ويكشف عن ضعف في المهنة.

وإزاء تكاثر التجاوزات الصحفية، نبّهت النيابة العامة (٢٠١٠/٣/٢٢) الرأي العام، وذلك على لسان نواف عبدالله حمزة، الى (خروج بعض الصحف والنشرات الصحفية بتكهنات وتصورات متعددة للوقائع موضوع التحقيقات من حيث ظروفها وأبعادها... بعض مما تم نشره غير صحيح ولا يتفق مع الواقع الذي بين يدي النيابة)، مؤكداً على (عدم التسرع في نشر أية معلومات عن القضية قبل التثبت من صحتها) وداعياً الى (عدم التراسق والتباري في تأويل الأدلة).

وبالرغم من الأخطاء التي وقعت فيها بعض الصحف، فإن من المؤسف القول بأن النيابة العامة، منعت في ٢٠١٠/٣/٢٥ نشر أي تفاصيل في قضية الوزير موضوع التحقيق، ضمن سياق تأمين العدالة وضمان نزاهة التحقيق. ومع هذا، نرى أن المسألة لم تكن تتطلب المنع، وكان ينبغي معالجة الموضوع بطريقة أخرى، خاصة وأن حظر النشر، يفتح المجال واسعاً أمام التكهنات والمزيد من التسييس.

إقرأ

٤ لقاء مع رئيس

جمعية الصحفيين

٦ العنف والجدل الحقوقي

في البحرين

٨ البحرين في تقرير

الخارجية الأمريكية

١٠ دفاعاً عن ضحيه

أم جلد؟

مرّة أخرى: الدرازي أوبناً عاماً

بعد استقالته في فبراير الماضي من منصب أمين عام الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، ترشّح الأستاذ عبدالله الدرازي مرّة أخرى للمنصب، وفاز مجدداً به في ٢٧/٣/٢٠١٠ ولمدة عامين. كما فاز عيسى الغايب بمنصب نائب الأمين العام. وأبدى الدرازي



تطلعه لمواصلة مشوار قيادة الجمعية إلى بر الأمان، وتطبيق مبادئ حقوق الإنسان والدفاع عن المظلومين من دون أي تمييز أو تأثيرات سياسية أو غيرها. وأشار الدرازي الى ضرورة وجود جمعيات حقوقية جادة ومتوازنة، بحيث تعطي دفعة من الثقة بالنشطاء الحقوقيين الذي يدافعون حقيقة عن مصالح الناس بعيداً عن مصالحهم الشخصية.

(الشق الشيوعي)

يراجح مكانه

أكد مسؤولون في جمعية الوفاق، وفي المجلس العلمائي الشيوعي أن تحفظات القيادات الشيوعية السياسية والدينية على إقرار الشق الشيوعي من قانون أحكام الأسرة لاتزال قائمة، وأضافوا بأن تلك



التحفظات لا علاقة لها بمحتوى القانون وإنما بالضمانات الدستورية المتعلقة بكيفية تعديله. وقالت رئيس الاتحاد النسبائي مريم الرويعي في لقاء مع (الوقت، ١٣/٣/٢٠١٠) بأن الشق الجعفري من قانون أحكام الأسرة وصل الى طريق مسدود، مشيرة الى أن أطرافاً لم تسمّها ساهمت في تسييسه، بحيث أصبح ورقة ضغط سياسي. وعبرت الرويعي عن قناعتها بأن (حل

انبعاث غازات يحرك الاهتاج الهندي

خلال شهري فبراير ومارس الماضيين، تصاعد انبعاث غازات لا يعرف كنهها، قال مواطنون أنها سامة وخانقة، وغطت أجواء منطقة المعامير وسترة ومدينة عيسى. وتقول الأنباء أن مصدر الغازات السامة هو المصانع القريبة، خاصة مصنع البتروكيماويات، ولكن أيضاً من أصحاب المصانع والمعامل



المتهمه لم يعترف بتسببه في المشكلة. وكانت الحكومة قد وعدت بالتحقيق في الأمر وحل المشكلة البيئية قبل نحو أربعة أشهر. ويعزو الأهالي ازدياد حالات الوفاة بسبب السرطان الى تلك الغازات، كما أشارت مصادر صحية الى أن العديد من المواليد الجدد ولدوا بتشوهات بسبب ازدياد نسبة التلوث في الجو.

واحتجاجاً على ذلك، قام أطفال من المناطق المصابة، بإطلاق خمسة آلاف بالونة في الهواء احتجاجاً على تسميم الأجواء، وذلك في اختتام مهرجان ستره البيئي برعاية وزير شؤون البلديات والزراعة في ١/٣/٢٠١٠. من جانبه، أكد عضو المجلس البلدي صادق ربيع أن الأسلوب الحضاري الذي قام به أهالي ستره هو تعبير عن المعاناة، موضحاً أنه تم زراعة ٢٥٠ نخلة في انحاء المنطقة، كما تم توزيع العديد من الشتلات على المدارس من أجل تشجير المنطقة وحمايتها من التلوث.

جهل بحقوق الطفل

أعد مركز (كن حراً) تقريراً حول حقوق الطفل في البحرين، تضمّن الجزء الأول منه نتائج دراسة حول مدى معرفة الأطفال باتفاقية حقوق الطفل، فيما كان الجزء الثاني عن المنظمات الأهلية ومدى معرفتها بالاتفاقية. وبيّنت الدراسة أن (الأطفال

الملف لن يأتي إلا من خلال ضغط حقيقي من الداخل الشيعي للفت نظر علماء الدين إلى أهمية القضية ومنع تهميشها)، مضيفاً أن (لا أحد يلهث وراء إصدار هذا القانون في الوقت الراهن، ولم يعد من أولويات الحكومة أن تصدره بعد المعارضة الشديدة التي تعرضت لها). ووصفت الرويعي اللقاء الأخير مع تيار الوفاق بأنه (كان لقاء مخيباً للأمل... كرروا جميعاً الاشتراطات السابقة التي تقضي بضرورة وضع ضمانات دستورية للقانون) وهذا ما ترفضه الحكومة.

مسيرة تطالب بالإفراج

عن موقوفين

انطلقت مسيرة سلمية مرخصة في ٢٦/٢/٢٠١٠ في ستره، شارك فيها شخصيات دينية وسياسية، مطالبة بإطلاق سراح موقوفين في قضية شغب أدت الى مقتل عامل أجنبي قبل أكثر من عام، وهي القضية التي عرفت باسم قضية المعامير. واعتبرت المسيرة بداية لسلسلة من النشاطات السلمية للضغط من أجل الإفراج عن الموقوفين. وقد تبع تلك



المسيرة اعتصام عدد من الأهالي عند مدخل قرية المعامير في ٨/٣/٢٠١٠ لذات الغرض. وكانت جهات سياسية قد حاولت التفاهم مع عائلة الضحية الذي توفي في ظروف غامضة وتعويضها مالياً، ولكن لم تثمر هذه الجهود حتى الآن وذلك بسبب أن القضاء لا زال ينظر في القضية.

تجدد الإشارة، الى أن عدداً غير قليل من الأبرياء تعرّضوا لهجمات عنف بالقنابل الحارقة، كان آخرها ما حدث يوم ٤/٣/٢٠١٠، حين تعرض المواطن جعفر مكي سلمان (٣١ عاماً) لهجوم من شباب مشاغبين بقنبلة حارقة وهو يقود سيارته، ما أدّى الى إصابته بحروق في أعلى الظهر والرقبة.



لمساواة المرأة بالرجل. وقال: (لا بد من الإقرار أن وجود وزيرة أو اثنتين أو عدد قليل من النساء

في المناصب الحكومية ليس دليلاً كافياً على مساواة المرأة بالرجل). وطالب العسكري بتعديل التشريعات الوطنية وتفعيلها بما يحقق المساواة، معتبراً أن البنى التقليدية للمجتمع، والسياسات الحكومية تحدّان من تحقيق تمكين المرأة السياسي.

البرلمان يناقش: تجريم التمييز

تقدمت جمعية الوفاق بمشروع إضافة مادة في قانون العقوبات ينصّ على تجريم التمييز. وقال النائب جلال فيروز أن هناك توافقاً لدى أعضاء لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بمجلس النواب على



النائب فيروز

ضرورة وجود تشريع لـ (تجريم التمييز) في قانون العقوبات، منوهاً بأن هناك فراغاً تشريعياً في هذا الشأن.

وأشار فيروز إلى أن الاتفاقيات الدولية التي انضمت لها البحرين تلزمها باتخاذ التدابير لإيجاد مثل هذه التشريعات، مؤكداً بأن ذلك سيرفع من سجل البحرين في المحافل الحقوقية الدولية، وأنه يأتي متناغماً مع ما دعا إليه الملك من نبذ الفرقة والشقاق بين أبناء الوطن.

وكان البرلمان قد بدأ بمناقشة المادة المقترحة يوم ٢٠١٠/٣/١٠، والتي تتضمن المعاقبة بالحبس لكل صاحب سلطة مارس التمييز أو الفصل العنصري والإخلال بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين على أساس الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو العقيدة أو الرأي السياسي.

الكبير من الصحافيات اللواتي يتخرجن من الجامعات ومدارس الصحافة، فإن المرأة مازالت متخلفة عن الرجل في المنطقة فيما يتعلق بالوصول إلى أدوار قيادية في غرف الأخبار وفي النقابات الصحافية.

دورات تدريب حول مكافحة الفساد

قرّرت اللجنة التنسيقية للجمعيات السياسية (١٤ جمعية/ حزباً) التي اجتمعت في ٢٠١٠/٣/١١ تنظيم دورات تدريبية لأعضاء الجمعيات حول أساليب وعمل الشفافية في الرقابة ومكافحة الفساد، فيما كان أعضاء اللجنة قد استمعوا إلى تقرير مفصل من الجمعية البحرينية للشفافية عن المشروع الوطني الشامل لقياس مستوى الشفافية. على صعيد آخر، وفيما يتعلق بالتمويل الحكومي للجمعيات السياسية، طالبت الجمعيات برفع سقف التمويل الرسمي لها.

الإتحاد النسائي: الكوتا خيارنا المؤقت

رأت الناطق الإعلامي بالإتحاد النسائي فاطمة ربيعة (أن نظام الكوتا إجراء مؤقت ومنصوص عليه في اتفاقية السيداو ضمن التدابير المؤقتة. ونحن من وجهة نظرنا نرى أن نظام الكوتا من شأنه أن يمهد الطريق لوصول المرأة بالشكل الطبيعي لقبلة البرلمان، ويوفر الفرصة لتثبيت قدراتها في كسب ثقة المجتمع). وأضافت: (في الوضع الراهن لا أعتقد أن الأوضاع مؤاتية أمام المرأة، ولا أتصور أن حظوظها في الانتخابات مساوية لحظوظ الرجل)(الأيام، ٢٠١٠/٣/٥).

في ذات الاتجاه، طالب رئيس الجمعية البحرينية للشفافية عبدالنبي العسكري بوضع استراتيجية وطنية يتم التوافق عليها بين الدولة والقطاع الخاص والقوى السياسية،

والمنظمات المشاركة في الدراسة يعتقدون أن الأجهزة الحكومية والمجلس التشريعي هما الأقل علماً باتفاقية حقوق الطفل، وأن الأهل هم الفئة التي يثق الأطفال بامتلاكها للمعرفة والاحترام لنصوص اتفاقية حقوق الطفل). وأوضحت الدراسة أن الإتفاقية (ليست معروفة بين الأطفال، وليست مدرجة ضمن منهجية تضمن أن يتعرفوا على الحد الأدنى منها).

فعاليات لدعم المرأة الصحافية

نظم الاتحاد الدولي للصحافيين وبالتعاون مع جمعية الصحافيين البحرينية فعاليات متعددة تحت عنوان (مساواة النوع الاجتماعي في الاعلام/ الصحافيات: العمل النقابي والقيادة). وبدأت أولى الفعاليات في ٢٠١٠/٣/٦ بورشة عمل تناولت موضوع: (موقع الصحفية العربية في المشهد الاعلامي العربي). وفي اليوم التالي كان موضوع ورشة العمل: (الصحافيات البحرنيات على طريق المساواة) تحدثت خلالها سارة بوشطوب من الإتحاد الدولي للصحافيين، عن دراسة إحصائية حول مساواة النوع الاجتماعي في العالم العربي والشرق الاوسط. كما تحدثت فيها منى بوسمره، الأمين العام لجمعية الصحافيين الإماراتية، وليل السبعان من جمعية الصحافيين الكويتية، وصحافيات من الأردن والعراق.

وتشير دراسة الإتحاد الدولي للصحافيين الى أن النساء في البحرين يشغلن ٥٠٪ من كوادرات الصحافة المكتوبة، و٢٠٪ من كوادرات هيئة الإذاعة والتلفزيون، وأن نسبة عضوات جمعية الصحافيين تبلغ ١٥٪، فيما يضم مجلس الإدارة عضويتين أي ١٨٪. وذكرت الدراسة أن ٦١٪ من خريجي كلية الاعلام بين الأعوام ٢٠٠١ و٢٠٠٧ هن من الفتيات، وأن ٢٠٪ من العاملين في قطاع الاعلام الرسمي هن من النساء. وقالت الدراسة بأن هناك عدداً قليلاً جداً من النساء اللواتي يتقلدن مناصب قيادية في وسائل الاعلام التي يعملن فيها، ويتبين أنه على رغم العدد



عيسى الشايجي

رئيس جمعية الصحفيين:

مسؤولون تضيق

صدورهم مما يكتب

على ضوء التطورات المتعلقة بمناقشة مشروع قانون الصحافة الجديد في البرلمان، ونظراً لأهمية حرية التعبير كعلامة فارقة في قضايا حقوق الإنسان.. التقت (المرصد البحريني) بالأستاذ عيسى الشايجي، رئيس جمعية الصحفيين البحرينية، وسألته عن عدد من القضايا الملحة المتعلقة بمشروع القانون، ونشاط الجمعية، وعلاقتها بالمنظمات الدولية والإقليمية، وعن رأيها فيما ينشر من تقارير عن البحرين بشأن مساحة حرية التعبير فيها. وهذا هو نص اللقاء.

كيف تقيّمون تجربة جمعيتكم منذ أن تشكلت، وإلى أي حدّ قدّمت خدمة للصحافي فيما يتعلق بمساءلته وحرية واستقلاله الفكري والسياسي والمعاشي أيضاً؟ وما هي علاقتكم بنظراء جمعيتكم في المحيط الإقليمي، كما بالمنظمات الدولية المهمة بشأن الحريات العامة؟

ومسيرة الصحافة البحرينية بكل ما مرت به من تجارب. وكما أسلفت، فإن جمعية الصحفيين قدّمت ملاحظات مكتوبة إلى البرلمان والحكومة، وقد اخذت الأخيرة ببعض الملاحظات، وكذلك فعل البرلمان.. إلا أننا نأمل الانسجام مع الحياة الديمقراطية، والغاء عقوبة الحبس على الصحفيين وفك الارتباط بين القانون وقانون العقوبات.

تقارير المنظمات الدولية عن البحرين لا

تستند إلى مصادر معلّومات صحيحة، ولا

إلى آراء صحفيين، وإنما إلى آراء سياسيين

إن جمعية الصحفيين تأسست نتيجة جهود كبيرة بذلها الصحفيون البحرينيون لسنوات طويلة، ونحن نشكر لهم هذه الجهود والتضحيات. وقد كانت تجربة التأسيس والولادة صعبة؛ ولكن بجهود المؤسسين تم تجاوز العقبات، وانطلقت الجمعية تشق طريقها بعسر. ولكن بثبات. إلى ان أصبحت اليوم رقماً صعباً.

ولقد حاولت الجمعية ولا زالت ان تحقق مكاسب للصحفيين برغم امكاناتها القليلة، ونحن نحاول اليوم تأسيس صندوق تضامني للصحفيين سيتم الاعلان عن

أين أنتم الآن في جمعية الصحفيين البحرينية، من الجدال القائم حول مشروع قانون الصحافة؟ ما هي المعايير التي تقيّمون من خلالها مشروع القانون؟ وإلى أي حدّ يستجيب البرلمان والسلطة التنفيذية للمسائل الحرجة التي يجري الجدال بشأنها كمسألة معاقبة الصحفيين، وحجم الرقابة الحكومية على ما ينشر في الصحافة والإنترنت والإعلام بشكل عام؟

ان جهود جمعية الصحفيين ليست وليدة اللحظة، فمنذ صدر قانون الصحافة في ٢٠٠٢ أهدت جمعية الصحفيين ملاحظاتها على القانون، وشاركت في كل الفعاليات والاجتماعات التي عقدت من أجل العمل على تطوير القانون، وقدّمت ملاحظات مكتوبة إلى الحكومة والبرلمان. أما فيما يتعلق بالمعايير، فهي تتمثل في الموقف المشرف لصاحب الجلالة الملك المفدى من الصحافة، ومعارضته لحبس الصحفيين، ودعوته إلى قانون عصري ومستنير للصحافة. كما تتمثل في المبادئ التي وضعتها لجنة تفعيل الميثاق برئاسة سمو ولي العهد، وفي المواثيق الدولية

الصحافة، واصبحت تمارس بروح مسئولة. ومع اقرار قانون متطور للصحافة قريبا، فإنه من المتوقع أن نشهد دوراً أكبر للصحافة والصحفيين.

أما فيما يتعلق ببعض التقارير الدولية، فإنه لا بد أن نقف عند نقطة أساسية وهي أن بعض هذه التقارير لا تستند إلى مصادر معلومات صحيحة، وبالتالي فإن النتائج التي تخرج بها ليست واقعية وليست بالمستوى المطلوب. هذه التقارير لا تستند إلى آراء صحفيين، وإنما إلى آراء سياسيين، أو أشخاص لا يمارسون الصحافة، ونحن نتمنى على هذه المنظمات استقاء معلوماتها من الصحفيين أنفسهم.

هناك مسؤولون لا يتعاونون مع الصحفيين، ويحبون المعلومات والاعلانات عن الصحف كنوع من الضغط عليها

هناك من يرى بأن واقع الصحافة في البحرين يتراجع بنسبة ملحوظة في جوانب المهنية والحرفية حيث الإفتقار إلى الخبرة والكوادر المؤهلة، كما يرى البعض أن هناك طغياناً للجانب السياسي فضلاً عن الإنحياز الأيديولوجي في تعاطي الصحفيين مع الشأن العام. إلى أي مدى تعتقدون بأن هذا صحيح ويؤثر على المسار التوعوي الذي يفترض بالصحافة أن تؤديه؟

ان ما اشترت إليه في سؤالك صحيح بدرجة ما، فصحافتنا اصبحت تعاني من الاسقطابات والتجاذبات ومن وجود بعض الصحفيين المؤدلجين والمنتمين، إلى جانب العزوف عن حضور الدورات والورش التدريبية لتنمية المهارات الصحفية، والنقص في الكوادر المؤهلة.

كل هذه الامور اثرت تأثيراً كبيراً على مستوى المهنية والحرفية في الصحافة، ونحن نأمل من ادارات الصحف الاهتمام بتأهيل كوادرها من خلال الزامها بحضور الدورات التدريبية لرفع مستواها، كما نأمل من الصحفيين والمحررين التزام المهنية والحياد والحرفية في العمل الصحفي.

والاعلانات عن الصحف كنوع من الضغط عليها، وهذا ينطبق على المؤسسات الخاصة أيضاً التي تحجب الاعلانات والمعلومات عن الصحف عندما يوجه أي نقد إليها.

وعندما أطلق جلاله الملك المفدى المشروع الاصلاحى الديمقراطى، وشمل الصحافة بالرعاية والدعم، تعزز موقع الصحافة البحرينية واصبحت قوة مؤثرة، ونحن نتمنى على المسؤولين التعاون بصورة اكبر مع الصحفيين وفتح الابواب امامهم، لاننا جميعا اصحاب هدف واحد وهو خدمة الوطن والشعب.

صدرت في الفترة الأخيرة تقارير دولية عديدة عن حرية التعبير في البحرين، كان من بينها مثلاً تقرير صحفيون بلا حدود عن حرية الصحافة في

البحرين. بعض تلك التقارير انتقدت تراجع مستوى الحريات الصحافية، وحرية التعبير عامة. ما هو تقييمكم أنتم المعنيون بموضوع حرية التعبير، لوضع الحريات الصحافية ومسارها خلال العقد الماضي، أي منذ أن بدأت الإصلاحات، وكيف ترون المستقبل، وما هو رأيكم في تلك التقارير الدولية؟

ان جلاله الملك المفدى فتح ابواب الحرية امام الصحافة، وبفضل المشروع الاصلاحى الديمقراطى تطورت الصحافة تطوراً كبيراً، وارتفعت اعداد الصحف، وقد تلمسنا جميعاً كصحفيين مساحة حرية التعبير والدور المؤثر الذي اصبحت تمارسه الصحف.

صحيح ان هناك دعاوى شهدتها المحاكم، لكن اغلب هذه الدعاوى لم تكن مرفوعة من قبل الدولة على صحفيين، وإنما من قبل أفراد أو مؤسسات، وقد تعاونت النيابة العامة تعاوناً ايجابياً مع الصحفيين ومع جمعية الصحفيين في حفظ قضايا كثيرة ونحن نقدر لها ذلك.

وكما نرى فإن مساحة حرية التعبير اتسعت كثيراً منذ بداية المشروع الاصلاحى وحتى اليوم، وهي تتقدم وتترسخ في

تفاصيله قريباً. وانطلاقاً من اهدافها فقد دافعت الجمعية عن الصحفيين في المحاكم، وانتدبت لهم المحامين، وحضرت معهم جلسات التحقيق في النيابة العامة، وأصدرت بيانات تضامنية، وقامت بتسوية العديد من القضايا ودياً، انطلاقاً من الاتفاق الذي أبرمته مع النيابة العامة.

أما بخصوص علاقات الجمعية، فإن الجمعية تمتلك علاقات واسعة وقوية مع الجمعيات والنقابات المهنية الاقليمية وتشارك معها في بعض الفعاليات. وتفتخر الجمعية بأنها من أوائل الجمعيات الخليجية التي انضمت إلى اتحاد الصحفيين العرب، كما أنها ثاني جمعية صحفية عربية بعد فلسطين يتم قبول عضويتها في الإتحاد الدولي للصحفيين.

وعلى المستوى الدولي، فإن الجمعية لها علاقات واسعة مع المنظمات التي تعنى بحرية التعبير، وقد قامت بتنظيم نشاطات ودورات وورش مشتركة، ومؤخراً تم تدشين مكتب الإتحاد الدولي للصحفيين في البحرين وتشكيل لجنة الصحافة الاخلاقية، وهذا مكسب كبير للصحافة والصحفيين البحرينيين.

الصحافي والسياسي، ينظر اليهما في العالم العربي وربما في غيره أنهما يمثلان جبهتين ومصليحتين ورؤيتين للشأن العام مختلفتين، فضلاً عن أنهما يمثلان سلطتين (السلطة الرابعة/ والسلطة التنفيذية) غير متوائمتين بالضرورة. كيف تقيمون علاقة الصحفيين والإعلاميين بشكل عام بالسلطة التنفيذية؟ وكيف تريدون لها أن تكون في المستقبل؟

ليست هناك علاقة خاصة تربط بين الصحفيين والسلطة التنفيذية، فقانون الصحافة ينظم عمل الصحفيين وعلاقاتهم مع مختلف الأطراف رغم ملاحظات الجمعية عليه. ان القيادة توجه المسؤولين في مختلف المناسبات إلى التعاون مع الصحفيين، إلا ان هناك بعض المسؤولين في المؤسسات العامة من الذين تضيق صدورهم مما يكتب في الصحافة، وبالتالي لا يتعاونون مع الصحفيين، ويحبون المعلومات



حسن موسى الشفيعي

المحروقة، وحرق حاويات القمامة، وإلقاء القنابل الحارقة (المولوتوف) على رجال الأمن وسياراتهم، وهؤلاء الأخيرون عادة ما يتواجدون لفتح الطرقات المغلقة أمام المواطنين، وحفظ مصالحهم، واستعادة الأمن.

وكما هي العادة أيضاً، فإن رجال الأمن أطلقوا من مكبرات الصوت نداءاتهم للشباب الملتزمين بالتوقف والعودة الى منازلهم ولكن دون جدوى، وبدأوا برمي قنابل حارقة بكثافة. وقد وقعت إحدى سيارات رجال الأمن في مصيدة الشباب، وانهاكوا عليها بالمولوتوف. حينها تم إطلاق الرصاص الحي في الهواء تحذيراً، ولكن المشاعبين لم يتوقفوا، فاستخدم الشوزن لتفريقهم وانقاذ حياة رجال الأمن الذين هم في السيارة، وبسبب ذلك أصيب أحد المشاركين في العنف وهو الشاب حسين علي حسن السهلاوي بجراحات عديدة في جسده، ولكنه تمكن وآخرون من الهرب.

تطوّرت القضية فيما بعد حين أخذ السهلاوي من قبل أصدقائه للعلاج، ليس الى المستشفى، وإنما الى بيت أحد الممرضين وهو ابراهيم الدمستاني في قرية الدراز، ومن ثم نقله الممرض الى المستشفى المركزي في السلمانية حيث يعمل، وهناك عالجه دون تسجيل أية بيانات عن الجريح، ثم قام بتهريبه الى خارج المستشفى. وحين ساءت حالة المريض، أعاده الدمستاني الى

العنف والجدل الحقوقي في البحرين

حسن موسى الشفيعي

القضايا كلها، تأتي في سياق الموضوع الأساس، وهو المواجهة في الشارع مع شباب العنف والشغب. ولم يحدث أن اعتقل أشخاص لأنهم تظاهروا، أو منعوا من التظاهر، أو حرّموا من حقهم القانوني في التجمع السلمي، أو لأنهم عبّروا عن رأيهم عبر الطرق القانونية وما أكثرها.

نحن بإزاء مواجهات في الشارع، بين قوى الأمن، ومجاميع شغب لاتزال وبشكل يومي تقوم بأعمالها في حرق الإطارات وقطع الطرق واستخدام القنابل الحارقة وإلقاءها على سيارات رجال الأمن. هذا هو المشهد الحقيقي الذي يجري في إطاره مناقشة مواضيع حقوق الإنسان في البحرين. ومن المفارقات، أن بعضاً من مسؤولي المنظمات الحقوقية الدولية شاهدوا مثل هذه الأعمال العنيفة في الشارع، حيث اصطحبهم دعاء العنف ليشاهدوا (النضال الشعبي على الأرض) وتشاء الأقدار أن الأجهزة الحكومية نفسها، ولكي توضح صورة المشهد العنفي، بدأت هي الأخرى بعرض أشرطة الفيديو أمام ممثلي منظمات دولية الزائرة، وهي تصوّر جانباً من المواجهات العنيفة، وكيف أن رجال الأمن يحاولون السيطرة بشتى الطرق على الأوضاع والدفاع عن أنفسهم أمام القنابل الحارقة، وأسياخ الحديد المتطايرة التي تطلق من أسلحة مصنّعة محلياً!

أمامنا الآن قضية جديدة، نتجت أيضاً كما سابقاتها من العنف المتواصل ليلاً في بعض القرى. فقد حدث في كرزكان في ١٤/٣/٢٠١٠، ان اجتمع الشباب الملتزمون وقاموا بهوايتهم المعتادة، وهي قطع الطرق بالإطارات

تأكيداً لما نشرناه في مقالات سابقة من أن العنف والشغب يمثلان في ذاتهما تعدياً على حقوق الإنسان، وأنهما يوفران البيئة المواتية لخرق قوانينه ومعاييره.. من المفيد أن نذكر بأن معظم مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين تدور حول قضايا جذرها الأساس: استخدام العنف وممارسة الشغب، وعدم الإلتزام بالقانون. ففي الوقت الذي لا يوجد فيه معتقل رأي واحد في السجون البحرينية حسب أقوال الحكومة، هناك موقوفون (لا يزيدون عن ثلاثين شخصاً) يصنّفهم بعض المنظمات الحقوقية بأنهم معتقلو رأي، ينتمون الى جماعات سياسية، أو يسبغ عليهم صفة ناشطي حقوق إنسان. وهؤلاء جميعاً، تصنّفهم الحكومة بأنهم من موقوفون على خلفيات أمنية. وليس سياسية. كونهم جميعاً وبدون استثناء، متهمون بالتجمهر خلاف القانون، وأنهم لا يعترفون بالقانون ويرفضون أخذ إجازة للتجمهر، كما أنهم جميعاً متهمون بالإنخراط في أحداث شغب وعنف، مثل: حرق الإطارات وقطع الشوارع، وتدمير الممتلكات العامة وحتى الخاصة أحياناً، واستخدام القنابل الحارقة ضد رجال الأمن، وتعريض أمن المواطنين للخطر، وغيرها من الإتهامات، التي أودت - بالفعل - بحياة أبرياء، وأوقعت جرحى وخسائر مادية.

أيضاً فإن كل مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان بعد الإعتقالات تعود الى الجذر نفسه: خرق القانون وممارسة العنف. فهناك من يزعم باعتقال ابرياء، أو عدم توفير محاكمة شفافة لهم، أو أنهم تعرّضوا للتعذيب وما أشبه. هذه

قوات الأمن تمارس قدراً كبيراً من ضبط النفس، وأن المواجهات مع شبان الشعب، أبعد من أن تكون مواجهة مع أفراد مسالمين، أو أنهم فقط يمارسون هواية حرق الإطارات، بل هناك خطر فعلي على النفس، ولا أدل على ذلك ما جرى سابقاً من إزهاق للأرواح وجرح للكثير من المواطنين الأبرياء. زد على ذلك فإنه في نفس الفترة حدث في ٢٠١٠/٣/٤ أن تعرض المواطن جعفر مكي سلمان للإعتداء بقنبلة حارقة وهو في سيارته فتم إنقاذه من قبل المارة والشرطة، وقد أصيب بحروق في الرقبة والظهر.

بمعنى آخر، إن ما يقوم به المشاغبون من أعمال تصنف على أساس أنها عنفية وخطرة، ولا يمكن تقدير حجم الخطر إلا من قبل رجال الشرطة أنفسهم. ولكن يفترض أن تقدم أجهزة الأمن براهينها بأنها كانت محط اعتداء، وأن ما قامت به من اطلاق نار إنما كان في وضع صعب واستثنائي وجرح للغاية، وأنه جاء كدفاع عن النفس أو عن أرواح آخرين أبرياء.

نحن متأكدون من حقيقة أن أحداث الشعب والعنف إنما يتم تصعيدها أكثر فأكثر في فترات تكون فيها البحرين تحت الأضواء الكاشفة. وكما قالت (العفو الدولية) بأن الأحداث الأخيرة إنما جاءت في فترة استضافة البحرين لسباقات فورمولا ١، والتي تقع قرية كرزكان قريباً من مكان إنطلاقها.

ونعود لنؤكد مرة أخرى، بأن العنف يمثل المضخة المستمرة لانتهاك حقوق الإنسان، وهو بمثابة آلة صناعة الجدل التي تستثير النقاش حول الموضوعات الحقوقية في البحرين. وهذا بحد ذاته يكشف حقيقة أن غمامة العنف تشكل حاجزاً عما يجري من تطورات إيجابية ومستمرة للوضع الحقوقي البحريني، والتي لا يلتفت إليها كثيرون، حيث الأنظار مسلطة فقط على العنف وتداعياته.

أولاً - إن حسين السهلاوي، كان أحد المشاركين الملتزمين في أحداث العنف التي جرت مساء ذلك اليوم ٢٠١٠/٣/١٤، وأنه لم يكن زائراً بريئاً كما يزعم. وفضلاً عن ذلك فإن عدم زهابه مباشرة الى المستشفى، أو الذهاب الى الشرطة للشكوى، يؤكد هذه الحقيقة. ثانياً. فيما يتعلق بتوقيف المرضيين والتحقيق معهما من قبل النيابة العامة، فإن الثابت هو مخالفتها لأنظمة وقوانين وزارة الصحة، وأنهما لم يسجلا أية معلومات شخصية عن الجريح، وتسترا عليه. ولم تكن القضية بأي حال، تعود الى أنهما قاما بعمل إنساني حينما أسعفاه، فهذا ليس مربط الفرس، ولا يعدّ جرماً كما هو معلوم.



إصابة حسين السهلاوي

نفس المستشفى في يوم ٢٠٠٩/٣/١٦، وهناك طلب من ممرض آخر وهو عبدالعزيز شبيب بأخذ أشعة للجريح من أجل استخراج شظايا عديدة داخل جسمه. ومرة أخرى، جرى تهريب المريض بدون أخذ بيانات عنه، حسب مقتضيات القانون.

تطوّرت القضية في اتجاهات عديدة فيما بعد. فقد أوقفت النيابة العامة ولمدة يوم المرضيين؛ ثم منعت وزارة الصحة اجتماعاً لجمعية المرضيين كان مقرراً عقده للتضامن معهما؛ وبسبب ذلك تم تسليط الضوء أكثر على المرضيين، منه على السهلاوي نفسه، فأصدرت عدة منظمات حقوقية دولية بيانات تندد بتوقيف المرضيين



من أعمال العنف المنكرة

ثالثاً - فيما يتعلّق بمنع أعضاء جمعية المرضيين من الاجتماع، وتغيير الأفعال لتحقيق تلك الغاية، فهذا عمل مشين، تعسّفي وغير مبرر، ولا يتماشى مع البحرين الديمقراطية، ولا مع معايير حقوق الإنسان. وأياً كان العذر، وأياً تكن الجهة التي اتخذت القرار، فإنه قرار خاطئ، وضارّ بسمعة البحرين وتجربتها في الإصلاح، ويتناقض في الصميم مع مشروع الملك الإصلاحي، ومع سياق الحريات العام الذي تجري في إطاره الأحداث.

رابعاً - هناك بعض المنظمات - كالعفو الدولية وغيرها - اعتبرت استعمال الشوزن في مواجهة الشعب استخداماً مفرطاً للقوة. ونظن بأن

شبيب والدمستاني، كما تندد بمنع عقد اجتماع جمعية المرضيين، وذكرت تلك المنظمات بأن ما وصلها من معلومات يفيد بأن الجريح السهلاوي لم يكن مشاركاً في أحداث العنف في ذلك اليوم، وأنه كان خارجاً من بيت جدّه، الذي كان في نفس منطقة الحدث.

تشاء الصدفة أنني كنت في زيارة عمل للبحرين، وكان لي موعد مع الرائد راشد محمد بونجمة، مدير ادارة الشؤون القانونية، وعضو لجنة حقوق الإنسان في وزارة الداخلية، وذلك لمناقشته في قضايا متعلقة بحقوق الإنسان، ومنها أحداث كرزكان الأخيرة.

يمكنني القول بناء على المعطيات المتوفرة التالي:



البحرين في تقرير الخارجية الأمريكية لحقوق الإنسان لعام ٢٠٠٩

في هذه الحالة كانت وسائل الإعلام قد أفادت بأن المحكمة قد تأثرت بمزاعم المتهمين بأنهم اعترفوا تحت وطأة التعذيب. لكن التقرير لم يرد صدق حقيقة أن أجهزة الأمن والتي اعترفت ضمناً بوقوع بعض التجاوزات من قبل موظفين فيها، أنها أحالت عددا منهم إلى التحقيق. كما أن التعذيب لم يكن منهجياً ولا هو جزء من طبيعة التحقيقات الأمنية، كما أن هناك مشكلة تتعلق بأن أجهزة الأمن تتهم بعض المعتقلين على خلفيات أمنية بأنهم لم يكونوا صادقين في مزاعم تعذيبهم، وهذا لا يمكن التأكد منه إلا من خلال تشكيل لجنة تنقصى المزاعم جميعاً.

حالة السجون ومراكز الاحتجاز :

على الرغم من ادعاءات بعض المعتقلين بتعرضهم للاعتداء البدني من قبل حراس مرافق الاحتجاز السابق للمحاكمة، إلا أن التقرير أقر بأن ظروف السجون ومراكز الاحتجاز تتسق عموماً مع المعايير الدولية. تمشياً مع هذا، اعتمد التقرير على النتائج التي توصلت إليها الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان باحتجاز الرجال في مرافق منفصلة عن النساء، واحتجاز الأحداث بشكل منفصل عن البالغين.

الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي:

أشار التقرير إلى بعض مزاعم الاعتقال والاحتجاز التعسفي خلال العام ٢٠٠٩ على الرغم من الضمانات الدستورية. ومع ذلك، لم ينتقد التقرير البحرين بالنسبة لإجراءات الاعتقال والمعاملة أثناء الاحتجاز.

حرية التعبير والصحافة:

حرية التعبير والصحافة تمثل أحد المجالات التي أشار التقرير بشأنها عدداً من بواعث القلق، لا سيما في الحالات التي مُرست فيها الرقابة الحكومية. وذكر التقرير أن الحكومة تطبق قانون الصحافة لتقييد حرية التعبير والصحافة، حيث مارست وزارة الثقافة والإعلام الرقابة الفعلية ومنعت

بدوافع سياسية، كما لم تُسجل حالات اختفاء. لم ترد تقارير عن سجناء ومعتقلين سياسيين. - لم تكن هناك قيود تفرضها الحكومة على الحرية الأكاديمية أو الفعاليات الثقافية. - لا توجد قيود على الحرية الدينية. - لم ترد تقارير عن النفي القسري. - الاغتصاب لم يكن مشكلة كبيرة في البحرين. - تم إنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في ١١ نوفمبر ٢٠٠٩ لحماية وتعزيز حقوق الإنسان.

- وفي ٣٠ يونيو ٢٠٠٩ دخل حيز التنفيذ القانون الجديد الذي يمنح الأطفال المقيمين الذين يولدون لأمهات مواطنات وأباء غير مواطنين، يمنحهم حق الحصول المجاني على بعض الخدمات الاجتماعية بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم.

- لم ترد تقارير عن العمل القسري أو الإجباري للأطفال؛ ولا توجد أدلة ملموسة بالنسبة للتدخل التعسفي في الحياة الخاصة أو الأسرية، أو المنزل، أو المراسلات على الرغم من أن العديد من الشيعة يعتقدون عكس ذلك.

- بالإضافة إلى ذلك، أعلن الملك في ١١ أبريل عفواً عن ١٧٨ شخصاً، من بينهم العديد من المتهمين بالقيام بأعمال شغب.

أما بواعث القلق التي أثارها التقرير فهي كالتالي:

التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة:

أشار التقرير إلى مزاعم التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة خلال السنة التي ارتكبتها قوات الأمن رداً على حرق الاطارات والاضطرابات التي قام بها المتظاهرون.

زعم الشباب المشاركين في المظاهرات بشكل روتيني أن قوات الأمن قامت بضربهم في مرافق الاحتجاز، وفقاً للتقرير. لإثبات ذلك، أشار التقرير إلى تبرئة ١٩ متهماً في ١٩ أكتوبر/ تشرين الأول بتهم تتعلق بوفاة أحد ضباط الشرطة في عام ٢٠٠٨ في كرزكان.

أطلقت وزارة الخارجية الأمريكية في ١١ مارس ٢٠١٠ تقارير قطرية حول ممارسات حقوق الإنسان في تلك الدول في عام ٢٠٠٩. وشمل التقرير ١٩ دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بما في ذلك البحرين. بشأن البحرين، فإن التقرير عن وضعها الحقوقي اختلف بقدر ما عن التقارير السنوية السابقة من جهة اتخاذه بعض المناحي الإيجابية في تقييمه العام للمسيرة الحقوقية البحرينية. لكن التقرير ألقى الضوء على عدد من بواعث القلق، في مجالات عديدة بينها: تقييد الحريات المدنية، مثل حرية التعبير والصحافة والتجمع وتكوين الجمعيات، وبعض الممارسات الدينية؛ العنف المنزلي ضد النساء والأطفال؛ التمييز في إطاره العام على أساس الجنس وغيره؛ الاتجار بالأشخاص؛ القيود المفروضة على حقوق العمال الأجانب؛ القيود المفروضة على حرية تكوين الجمعيات والتعبير التي تعيق التحقيق وتوجيه انتقادات علنية لسياسات الحكومة لحقوق الإنسان؛ التمييز ضد المرأة ولا سيما في مكان العمل وفي موضوع عدم قدرة النساء على منح جنسيتها لأطفالهن، وبالتالي ظهور حالات لبعض الأطفال الذين يولدون من أمهات مواطنات وأباء غير مواطنين فيصبحون بدون جنسية.

ومن الموضوعات التي طرقتها التقرير مسألة الاتجار بالأشخاص والذي لا يزال يمثل مشكلة كبيرة حيث أن الاتجار ببعض الضحايا كان من أجل الاستغلال لأغراض جنسية تجارية؛ وهناك ما أسماه التقرير: الافتقار للشفافية في عملية التجنيس؛ وممارسات السخرة أو العمل القسري، لا سيما بين خدم المنازل؛ والضرب أو التعدي الجنسي من قبل أرباب العمل ووكالات التوظيف على النساء الأجنبية اللواتي يعملن في المنازل. هناك في المقابل جوانب إيجابية أشار إليها التقرير، وتشمل الآتي:

- لم تُسجل أي حوادث قتل خلال السنة

المقالات المحلية بشأن مسائل حساسة، خصوصاً تلك التي تتصل بالطائفية والأمن القومي أو دولاً مجاورة، أو القضاة. وأشار التقرير إلى تعليق وزارة الثقافة والإعلام لصحيفة أخبار الخليج اليومية ليوم واحد بعد أن نشرت الصحيفة مقالة بقلم عضو لمجلس الشورى ينتقد فيه القيادة السياسية والدينية الإيرانية.

مصدر قلق رئيسي آخر في التقرير في هذا المجال هو مسألة تقييد استخدام الإنترنت من خلال منع الوصول إلى مواقع الإنترنت التي تُعتبر معادية للحكومة أو معادية للإسلام. كما تم إغلاق حوالي ١٠٠ من المواقع على شبكة الإنترنت من قبل الحكومة خلال العام بما في ذلك مواقع سياسية وأخرى لحقوق الإنسان.

بيد أن التقرير لم يشر إلى أن المواقع المحظورة في مجملها لها علاقة بالتحريض على العنف، حسب الحكومة التي تضيف بأن تلك المواقع، وعددها محدود وأقل بكثير من الرقم المذكور، لم تكن تعبر بصورة سلمية عن رأي سياسي، بقدر ما تحفز على استخدام الشغب والعنف وتمجيده.

حرية التجمع السلمي والانضمام لجمعيات:

قال التقرير الأميركي بأن الحكومة تَجِدُ من التجمعات السياسية. وينظم القانون الحملات الانتخابية ويحظر الأنشطة السياسية في مراكز العبادة والجامعات والمدارس والمباني الحكومية، والمؤسسات العامة. وحظرت الحكومة استخدام المآتم الشيعية وغيرها من المواقع الدينية للتجمعات السياسية من دون إذن. وأشار التقرير إلى حدوث المظاهرات المناهضة للحكومة بشكل منتظم في عدد من القرى الشيعية، كما أشار إلى مشاركة مجموعات من الشباب الشيعية، يزعم أنها حُرِّضت بواسطة أفراد من حركة حق غير المسجلة والحركة الجديدة المعروفة بإسم حركة الوفاء الإسلامية، بانتظام في كل المظاهرات المرخص لها وغير المرخص لها.

وقد أحرق المتظاهرون اطارات السيارات والقمامة والقواقيل مولوتوف وحجارة على شرطة مكافحة الشغب. ومن جهتها، استعملت الشرطة في كثير من الأحيان الغاز المسيل للدموع لتفريق المظاهرات. وزعمت منظمات محلية لحقوق الإنسان بأن المظاهرات كانت سلمية، وأن وزارة الداخلية تصدت لذلك بأنها استخدمت الغاز المسيل للدموع رداً على

الهجمات التي قام بها المتظاهرون. ومن وقت لآخر اطلقت قوات الامن الطلقات المطاوية على الأرض لتفريق المظاهرات.

حرية الجمعيات:

أشار التقرير إلى أن بعض المنظمات غير الحكومية مُنعوا من التسجيل من قبل الحكومة مثل اللجنة الوطنية للعاطلين عن العمل، وجمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان، ويزعم أن ذلك بسبب علاقات الأخيرة بمركز البحرين لحقوق الإنسان (المنحل).

وأشار تقرير وزارة الخارجية الأميركية إلى التقارير الحقوقية التي صدرت عام ٢٠٠٩ عن البحرين، وخصت ثلاث جماعات حقوقية جديدة بالاهتمام. أولها الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان والتي ينظر إليها كحليف لحزب وعد ذي الخلفية الاشتراكية؛ وثانيها جمعية مراقبة حقوق الإنسان البحرينية، والتي تعتبر نفسها مستقلة بالرغم من أن بعض قياداتها أعضاء في مجلس الشورى المعين، وأن رئيسها السابق خدم كسفير. وهناك أخيراً مركز البحرين لحقوق الإنسان، قال التقرير أنه غير مسجل، ولكنه في الحقيقة تم حله عام ٢٠٠٤ لتجاوزه نظامه الاساسي واشتغاله بالموضوع السياسي وتحالفه مع احزاب سياسية متشددة تحرض على العنف في الشارع. هذا المركز، وحسب التقرير الأميركي الجديد، مستمر في اصدار تقاريره وينسق نشاطاته في الغالب مع حركة حق المعارضة.

ايضا اشار التقرير الى أن موظفين كبار في الحكومة التقوا بمنظمات المجتمع المدني لمناقشة قضايا حقوق الانسان، والشفافية، وتقارير تلك المنظمات. وفي ١١ نوفمبر ٢٠٠٩، اصدر الملك أمراً بتأسيس الهيئة الوطنية لحقوق الانسان، والتي من بين أهدافها حماية حقوق الانسان، واستلام الشكاوى بشأن الانتهاكات، واطار التقارير الدورية حول الوضع.

وفي السنوات الاخيرة، سمحت الحكومة بالمزيد من التفاعل بين منظمات المجتمع المدني المحلية والمنظمات الحقوقية الدولية. وفي العام ٢٠٠٩ قام اعضاء في العفو الدولية بالعديد من النشاطات بدون تدخل حكومي. وفي ١١ ابريل من نفس العام اسس الاتحاد الدولي للصحافيين أول فرع اقليمي له في البحرين. وفي ٣ يونيو، زارت البحرين لأول مرة منذ عام ٢٠٠٢ صليب الأحمر الدولي من

اجل القيام بتدريب موظفين رسميين وأعضاء في المجتمع المدني حول إدارة الاعتقال والسجن.

التمييز المجتمعي:

أشار التقرير بقلق شديد إلى التمييز الحكومي والمجتمعي ضد الشيعة. وقال بأن هناك فئات تحظى بأفضلية في العمل في المناصب الحكومية الحساسة وفي المناصب الإدارية في الخدمة المدنية. كما أن هناك تمييز في توظيف الشيعة في قوات الدفاع والأمن الداخلي، ولم يحظ سوى القليل منهم بمناصب رفيعة المستوى.

التقرير لم يشر إلى رأي الحكومة التي تقول بانها لا تمارس التمييز، وأن هناك ارت من الماضي تحاول علاجه بشتى الوسائل، وبعضه تمييز مجتمعي وليس رسمي، كما أن وزارة الداخلية زادت من جهودها في توظيف الشيعة في المؤسسات الأمنية.

النساء

أشار التقرير إلى مشاركة المرأة في مختلف مناحي الحياة العامة: هناك ١٠ نساء عضوات في مجلس الشورى، وامرأة واحدة في مجلس النواب، واثنان شغلتا منصب وزراء، وثلاث نساء كقضاة في المحاكم الجنائية، وواحدة كقاض في المحكمة الدستورية.

وقد أقر البرلمان وصادق الملك يوم ٢٧ مايو على الشق السنوي من قانون الأحوال الشخصية. وبنهاية العام واصلت الحكومة العمل مع الطائفة الشيعية من أجل تبني الشق الشيعي من القانون الجديد. من ناحية أخرى أشار التقرير إلى تعرض المرأة للتمييز بموجب القانون. فمثلاً لا يمكن للمرأة نقل جنسيتها إلى زوجها أو الأطفال. كما تفقد المرأة غير المواطنة تلقائياً حضانة أولادها إذا طلقت من والد أبنائها المواطن، دون سبب عادل.

الإجراءات القضائية المدنية والتعويضات:

وأشار التقرير إلى أنه يمكن للمواطنين رفع دعاوى مدنية أمام المحكمة لوقف انتهاكات حقوق الإنسان، أو للمطالبة بتعويضات عن انتهاكات حقوق الإنسان، ولكن الحكومة تصر على ان العفو العام لسنة ٢٠٠١ منح حضانة في مواجهة مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت قبل عام ٢٠٠١. إلى جانب ذلك، أشار التقرير إلى اتخاذ إجراءات تأديبية من قبل وزارة الداخلية ضد ٢٣ من ضباط الشرطة خلال العام عن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان.

رسالة في غير هوضعهما:

دفاعاً عن ضحية أم جلاّد؟

في بلدان عديدة من العالم، يمكن ملاحظة مدافعين عن حقوق الإنسان يقعون وبسهولة في قائمة الإستهداف ويصنّفون ضمن قائمة الضحايا. لكن من المفارقات المدهشة في تجربة حقوق الإنسان في البحرين، أن بعض من ينتسبون الى حقل الدفاع عن حقوق الإنسان، يكادوا يصبحون جلاّدين، يتلبسون بثوب الضحية.

لم نجد حقوقيين يدافعون عن العنف والشغب، بل ويدعون إليه ويروجون له علناً إلا في البحرين.

ولم نشهد حقوقيين يحتكرون الحقيقة، ويخونون نظراءهم، ويحصرّون صفة الإستقلال والشرعية في أنفسهم.. إلا في البحرين.

ولم نشهد حقوقيين يملأ السواد مذكراتهم وبياناتهم، بحيث لا يرون بارقة أمل أو لفظة إيجابية مهما صغرت.. إلا في البحرين.

ولم نرَ حقوقيين اصطدموا وخونوا سياسيين وإعلاميين وأكاديميين، غير هذا البعض مدّعي الدفاع عن حقوق الإنسان، بحيث ورّعوا على كل معتقل شارك في العنف صفة (ناشط حقوقي).. لم نرَ هذا الأمر يجري بشكل واضح ومستمر إلا في البحرين.

المدافعون عن حقوق الإنسان في كل أنحاء العالم يقومون ضمن أهم مهامهم بمراجعة التشريعات والقوانين وطرح البدائل، والمساهمة في نشر الوعي الحقوقي، والبناء على المتحقق من الإيجابيات، وتوحيد جهود الناشطين، والدفع باتجاه إيجاد المؤسسات وابتكار الآليات التي تعزز من الجهد الحقوقي المتراكم لخدمة أغراضه النهائية؛ وترشيد الساحة، وكذلك ترشيد سياسات الحكومة وغير ذلك.

بينما منتحلو صفة الدفاع عن حقوق الإنسان في البحرين، لا شغل لهم إلا توتير الساحة، والتخوين، ونشر الأكاذيب، وتضليل المنظمات الدولية، والتشهير

الرسالة تعرب في بدايتها: (عن بالغ قلقها إزاء الحملات الإعلامية والملاحقات القضائية المستمرة التي تقوم بها السلطات البحرينية لكبت حرية التعبير وردع نشاط المدافعين عن حقوق الإنسان).

من أجل التركيز فقط، سنناقش ما يتعلق بنشاط المدافعين عن حقوق الإنسان. فمعظم ما جاء كان كلاماً عاماً، مثل تبيان سبب استهداف أولئك المدافعين المزعومين: (يتم استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان بعد قيامهم بتوفير مصادر معلومات للعديد من الوكالات الإعلامية الدولية والمنظمات الأهلية التي تصدر بيانات وتقارير تنتقد سجل حقوق الإنسان في البحرين. كما يتم استهدافهم بسبب مناصرتهم لحقوق الإنسان، وتوفير الدعم القانوني لضحايا التعذيب أو سوء المعاملة من قبل الحكومة، وكذلك للقيام بأعمال وثيقة الصلة بحقوق الإنسان والحرية العامة كتنظيم التجمعات السلمية العامة أو المشاركة فيها).

نريد أن نثبت هنا حقيقة لا لبس فيها، وهي أن مركز البحرين لحقوق الإنسان والعالميين الأساسيين فيه، يقومون بمعظم نشاطهم في البحرين، دون أن يتعرض لهم أحد حتى الآن، رغم حقيقة أن الغطاء القانوني سحب بسبب تجاوزات للنظام الأساسي للمركز. سنوات والمركز لا زال يعمل، حيث يصدر البيانات، ويقوم باتصالاته الداخلية والخارجية، ويعقد اجتماعاته، ويدعو لندوات، ويخطب مسؤولوه جماهيرياً بخطب تحوي تحريضا على العنف - كما فعل رئيسه السابق عبدالهادي الخواجه. فالمركز حاضر بأفكاره وأشخاصه ونشاطاته وتحالفاته مع الجهات السياسية المتشددة (حركة حق)، دون أن يقيد أحد، الى حد يبدو معه وكأن قرار حله رسمياً ليس له أثر.

والأكثر من هذا، فإن بعض الصحف اليومية تنشر أخبار المركز وأنشطته وتصريحات مسؤوليه، وتغطي أخبار بياناته، واجتماعاته، ولم تتعرض تلك الصحف للمساءلة أو الضغوط، مع ملاحظة حقيقة أن الصحافة المحلية أهلية وليست رسمية، ولا تستطيع الحكومة - حتى لو

الشخصي بالمختلف معهم في الرأي، ووصم الآخرين بالعمالة لمجرد أنهم رأوا تطورا إيجابياً هنا أو هناك.

والآن.. يأتينا هذا البعض (منتحل صفة حقوق الإنسان) ليظهر إلينا بوجه (الضحية).. اعتماداً على المثل القائل: (ضربني وبكى، وسبقني واشتكى).

أماننا رسالة تنبأها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، نعتقد من خلال محتواها بأن وراءها مركز البحرين لحقوق الإنسان، مؤرخة في ٢٥/٣/٢٠١٠، وموجهة الى السيدة نافانيتيم بيلاي، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، أرسلت لها قبيل زيارتها للبحرين في أبريل الجاري، يشكو موقعها ما يتعرض له ناشطو حقوق الإنسان في البحرين من ضغوط ومضايقات من قبل الحكومة، ويطالبوا فيها ببحث الأمر مع المسؤولين البحرينيين.

لقد توقفنا أمام هذه الرسالة، كونها تمثل نموذجاً لكل ما قلناه آنفاً، من أن جهات حقوقية وسياسية متشددة في البحرين تمارس تضليلاً كبيراً على صعيد العمل الحقوقي الإقليمي والدولي، وهو عمل وجهد يمكن تصنيفه بأنه ضار بالعملية السياسية الديمقراطية، وبالجهد المبذولة لتطوير الوضع الحقوقي البحريني. وهي رسالة تكشف عن تمادي هذه الجهات في خلق مبررات الإضطراب والعنف، حتى يكاد المرء يجزم بأن هذه الجهات لا يروقها، بل ويزعجها - كونها ميسسة ومتشددة - أي تطور حقوقي أو ديمقراطي.

أرادت - أن توجّه الصحف ضد المركز، بالنظر لحقيقة الحريات الواسعة التي تتمتع بها الصحافة. أما في الإعلام الرسمي، ونقصد به الإذاعة والتلفزيون، فإن ما تعرّض له المركز هو مجرد النقد لخطابه العنفي، وتضليله الرأي العام الدولي بالأخبار الكاذبة وقلب الحقائق. وهذا الحدّ مقبول، ولا يعتبر تشهيراً. مع ملاحظة أن التعرّض للمركز بالنقد إنما هو جهد إعلامي يتم في المناسبات، وليس هناك تركيزاً على نشاطاته وتصيّد أخطاءه.

العلمي صوتاً وصورة على العنف. والغريب أن الرسالة تحوي هذا النص: (وقد أحيل إلى المحاكمة عبد الهادي الخواجة، وعبد الجليل السنكيس وناشطين آخرين، كل على حدة، بتهمة "إثارة الكراهية للنظام والدعوة العنصرية لإسقاطه" من خلال الخطابات والكتابات العامة الناقدة للحكومة في البحرين). ولا يمكن الشك أبداً في أن الإسمين المذكورين قد حرّضا على العنف علنا، كما دعيّا علناً لإسقاط الحكومة، ويمكن مراجعة ما نشره للتأكد

كونه زار بلداً يمنع القانون زيارته. ومن المزامع التي وردت في الرسالة، القول بأن الإعلام الأجنبي المتواجد في البحرين يتعرض للمضايقات والقيود حين يقوم بتغطية موضوعات ذات حساسية، وأنه تم حرمان بعضهم مؤقتاً من الوظيفة، وضربت الرسالة مثالا على ذلك بما حدث لوكالة الأنباء الألمانية في يناير 2010. مع أن وزارة الإعلام وفي بيان رسمي حينها كذبت خبر إغلاق مكتب وكالة الأنباء الألمانية أو منعه من ممارسة نشاطه. وللعلم فإن أغلب المؤسسات الصحافية والإعلامية العالمية لها حضور ومكاتب ومراسلين في البحرين وممثلوها يلاحقون الأخبار بما فيها أخبار الشعب والعنف، التي لا تزال مستمرة للأسف.

ومع هذا وصلت الرسالة الى استنتاج لم يصل إليه أحد من المهتمين بحرية التعبير من المنظمات الدولية نفسها، حين تحدّثت عن انتهاكات (منهجية) لحرية التعبير وحقوق الإنسان الأخرى، ليبني على ذلك الطلب برفع الحظر المفروض على مركز البحرين لحقوق الإنسان. والمدعش أن أول ما طلبته الرسالة من المفوض السامي كان: تشجيعها على الإجماع (بالمؤسسات الأهلية الشرعية والمستقلة) في إشارة الى عدم الإلتقاء بمن يختلف مع المركز البحرين في منهجيته.

ملخص القول: إن رسالة مركز القاهرة تختلق مشكلة غير موجودة، سواء تعلّق الأمر بمساحة حرية التعبير، أو وضع نشطاء حقوق الإنسان؛ وهي تقدّم متجاوزين لحقوق الإنسان كضحايا؛ وإلا فحرية التعبير، وحرية العمل الحقوقي، واسعة بأكثر مما يتخيل المراقب الأجنبي. وكان يفترض من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، التأكد من المعلومات التي تضمنتها رسالتها، خاصة وأنها حوت اتهامات لمنظمات حقوقية ونشطاء حقوقيين بحرينيين بصورة ضمنية. من الجيد الاستفادة من زيارة المفوض السامي لحقوق الإنسان للبحرين لخدمة حقوق الإنسان؛ ولكن ليس بالتزوير والتضليل وتضخيم القضايا أو افتعال قضايا ليس لها أساس من الصحة.



من الأمر. والمدعش، أنهما حصلتا على عفو من الملك، ولكن لتتم الشكوى لاحقاً بأن موقع الفسيلة لعبدالجليل السنكيس وموقع المركز قد تم حجبهما لما فيهما من مواد تحريضية. وهناك مزاعم كبيرة حولها الرسالة مثل القول بأن هناك ملاحقات قضائية مستمرة في ردع نشطاء المدافعين عن حقوق الإنسان. وأي امرئ يتابع الوضع في البحرين سيصيبه العجب من هذه المزاعم التي تلقى بلا أدلة. في حين أنه حتى زيارة رئيس مركز حقوق الإنسان السابق، عبدالهادي الخواجة، لإسرائيل، لم تدفع أهداً لملاحقته قضائياً كما كان متوقعا،

وحتى لو حدث من كاتب صحيفة أن وجه اتهاماً للمركز بدون أدلة، فهناك القضاء. وفعلاً رفع المركز قضية على إحدى الصحف المحلية، ولإزال القضاء ينظر فيها. كل هذا يبيّن ان المركز ليس ضحية، وكل ما قاله بأن (وسائل الإعلام في البحرين مملوكة للدولة) وأنها تقوم (بشن حملات عامة على نحو منظم لتشويه سمعة المدافعين عن حقوق الإنسان) مجرد زعم لا أرضية صحيحة له. كما لم يحدث مطلقاً أن استخدمت الإدعاءات أساساً لتجريم مسؤوليه، بل على العكس هناك تجاوز كبير عن أخطاء المركز، حتى في القضايا واضحة الدليل كتلك المتعلقة بالتحريض



مع رئيس مجلس الشورى



مع العميد طارق بن دينه



مع الرائد راشد بونجمة



مع د. صلاح علي



مع سوره لوري

رئيس المرصد في زيارة عمل للبحرين

الشفيعي، بالدكتور صلاح علي، النائب الثاني لرئيس مجلس النواب، وذلك في مكتبه بمجلس النواب. وقد أثنى الدكتور على نشاطات المرصد، وابدأ ترحيبه ببحث كافة مجالات التعاون والتنسيق لما فيه مصلحة البحرين ودعماً للمشروع الإصلاحي والمسيرة الديمقراطية فيها. والتقى رئيس المرصد أيضاً بالسيد محمد الحميد، رئيس قسم الإعلام بمجلس النواب. وكذلك التقى بالسيد محمد المزعل، النائب الوفاقي في البرلمان، والمهتم بموضوع حقوق الإنسان.

أيضاً التقى الشفيعي بالآنسة سوره لوري، منسقة مشروع منظمة الهجرة الدولية في البحرين، وذلك في مكتبها بمقر الأمم المتحدة في المنامة. وقد تمت مناقشة موضوع الإتجار بالبشر واهتمام المرصد الخاص بذلك، وكذلك استمع رئيس المرصد لحديث الأنسة لوري عن دور وأنشطة منظمة الهجرة التي تقوم بها في البحرين.

وبحضور السيد نبيل يعقوب الحمير، رئيس معهد البحرين للتنمية السياسية، اجتمع رئيس المرصد بالدكتور عيسى أحمد الخياط المدير التنفيذي للمعهد وذلك في مكتبه، وتم مناقشة سبل التعاون بين المعهد والمرصد، واطلع الأستاذ الشفيعي على نشاطات المعهد في تعزيز الوعي السياسي وثقافة الديمقراطية في البحرين، كما حضر إحدى فعاليات المعهد المتمثلة في ندوة (المشاركة السياسية ٢٠١٠). أيضاً، التقى حسن الشفيعي بالسيد عبدالجليل صالح النعيمي، مدير البحوث والدراسات في المعهد.

والتقى رئيس المرصد بالسيد نجيب فريجي، مدير مركز الأمم المتحدة للإعلام لبلدان الخليج، وذلك في بيت الأمم المتحدة بالمنامة. وقد ناقش موضوع التعاون في مجال الإعلام والمشاركة في الفعاليات الحقوقية.

في شهر مارس الماضي زار الأستاذ حسن موسى الشفيعي، رئيس مرصد البحرين لحقوق الإنسان، البحرين، في زيارة عمل استغرقت اسبوعين، التقى خلالها بالعديد من الشخصيات السياسية والحقوقية والأمنية، وناقش معهم أوضاع البحرين المختلفة خاصة تلك المتعلقة بأوضاع حقوق الإنسان وآفاقها وسبل تطويرها.

فقد التقى رئيس المرصد بالسيد علي بن صالح الصالح، رئيس مجلس الشورى، وذلك في مكتبه بمجلس الشورى، وقد تمّ خلال اللقاء استعراض جهود المرصد في الميدان الحقوقي سواء على مستوى العلاقات مع المنظمات الحقوقية أو على مستوى الإعلام والتوثيق ومتابعة التشريعات الوطنية والإقتراحات التي يقدمها للجهات المسؤولة في هذا الشأن. من جانبه أبدى السيد الصالح اهتمامه بالدور الذي يمكن لمجلس الشورى أن يلعبه في إطار التعريف بالمنجزات الحقوقية والديمقراطية، مشيداً بالجهود التي يبذلها المرصد والتي هي محل متابعة وتقدير من السلطة التشريعية.

كما التقى رئيس المرصد بالعميد طارق مبارك بن دينه، وكيل وزارة الداخلية ورئيس لجنة حقوق الإنسان في الوزارة، وكذلك بالرائد راشد محمد بو نجمة، مدير ادارة الشؤون القانونية في الوزارة، وقد تم خلال اللقاء مناقشة تقرير هيومان رايتس ووتش من جهة الإهتمام بما ورد فيه من ملاحظات ونقد. وكذلك تمت مناقشة جهود وزارة الداخلية فيما يتعلق بالتقيّد بمعايير حقوق الإنسان وبالإنفاقيات الدولية التي وقعت عليها مملكة البحرين، إضافة الى دور لجنة حقوق الإنسان في الوزارة فيما يتعلق بالتحقيق في التجاوزات التي قد تحدث في إطارها.

على صعيد آخر، التقى الأستاذ حسن



مع السيد نجيب فريجي



مع د. عيسى الخياط